تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

حامد الخضري.. نقاش حر

النائب المرفوع اسمه على رأس العمود طرح قضية نعرض كصحفيين وإعلاميين أن نعاضده فيها وان نشبعها نقاشاً. هو كسياسي لا يرى ان الفضائية العراقية تتصرف بحياد تجاه القوى السياسية الفاعلة على المشهد السياسي وعليه فهو يعرض السيطرة على التخصيصات المالية لـ"العراقية" كوسيلة للسيطرة على توجهاتها الموالية للحكومة ، الحكومة باحتسابها قوة سياسية وليس الحكومة المعني بها التوجه العام أوالقانون العام.

الخضري يكشف هذا الأمر أخيراً لكني لا اتصور أنه قداكتشفه مؤخراً،من غير المعقول ألا يكون هذا النائب ومعه نواب آخرون كثر قد تبينوا مبكراً ان وسيلة الإعلام المملوكة للدولة تساير شخوص ورموز حكومة"دولة القانون"بدلاً من أن تتجه مباشرة للقانون وتسانده.

أكثر من هذا فالخضري كسياسي من هذه الأيام اتصور أنه يتابع مفردات وسائل إعلامية أخرى تتحلى بالموضوعية وهو يستلهم منها قراءته للمشهد الخبري اولاً بأول ولا أظنه يحقق شيئاً يذكر حين يتابع الوسائل الحزبية كما لا أتخيل أنه بحاجة الى دروس كي نفهمه ما هو الفرق بين البي بي سي أو الحرة أو رويترز أو وكالة الصحافة الفرنسية وبين دكاكين الفضائيات التي يترأسها بالعادة "قياديون"يعلمون علم الغيب في الإعلام الحزبي وهو أعرف الناس بهم.

اذن القدر السيئ حاضر في إعلام الدولة الذي هو إعلام الحكومة الذي هو إعلام القوي فيها حصراً.

كل النواب يفهمون هذا وكلهم يعرفون أن القوي هو من يتحكم لا من يحكم باسم القانون.

لكن على الخضري أن يشرح لنا أيضاً فكرته عن مجلس الامناء الوالي على شبكة الإعلام العراقي ، وكيف اختير أعضاؤه وكيف رشحت الكتل السياسية "مندوبيها" اليه، بخلاف الأصل المفترض من تكوينه.

عليه أن يشرح لنا لماذا لم تناقش ميزانية الشبكة توجهاتها حين تم إقرارها في برلمانات السنوات السابقة ؟وكيف أن التقايض إنصرف الى القطع الكبيرة والمتصرفيات والإقطاعيات العظمى فيما احتفظت الحكومة بشخص القوي فيها بشبكة الإعلام.

أنت من متضرري الشبكة يا سيد خضري ، ليس لأنك تتوجه سياسياً بخلاف الحكومة ، لكن لسبب رئيس هو إنك لست ممن يُحسبون من العائلة الحاكمة بواسطة "دولة القانون".

نخشى أن تكون القسمة الغرائمية التي فقّست الحكومة هي التي يجب أن تتحدث عنها أولاً وهي التي اقرت ان تتعامل"العراقية "بصيغتها الحالية مع الخبر والملف السياسي.

على العموم نحن كإعلاميين لا نرى ضرراً من "لا حيادية"العراقية بقدر الضرر الذي تبدد به الحكومة موارد الدولة لأهدافها السياسية والحزبية عبر فضائية يفترض بها ان تكون موضوعية قبل ان تكون حيادية.

المال المبدد هو الأهم ، فلا أحد ، صدقني في هذا ، لا أحد يثق تمام الثقة بأخبارها السائرة بتلاصق عجيب مع "ضمير" الحكومة حتى صارت تفكر قبل أن تفكر الحكومة بما ترغب به الحكومة.

استهداف الصحفيين كان من مهمات القوات الأميركية

مراسلون بلا حدود:العراق من أكبر أسواق الرهائن في العالم

اعتصام صحفيين.. ارشيف

عن : نيويورك تايمز

يصادف التاسع عشر من آذار الذكرى التاسعة لإسقاط نظام صدام. ما زال آلاف المقاتلين الأميركان موجودين في العراق ، أما الانسحاب المزعوم الذي أعلنه اوباما فانه مجرد إعادة انتشار للقوات في مكان قريب. بالإضافة الى ذلك، هناك جيش من القتلة المأجورين في البلاد و الأوضاع العامة قاسية لا ترحم: فهناك ملايين اللاجئين و الفقراء، و حقوق الإنسان تفتقر إلى الرقابة، و الحريات المدنية منتهكة، و الخدمات الاساسية مفقودة من مياه الشرب النظيفة و تصريف المياه و الكهرباء الى العناية الصحية و التعليم، بالإضافة الى أعمال العنف اليومية و الفوضى و الرعب و تسمم البيئة ، كما ان الاحتياجات الإنسانية غير المتوفرة تزيد من العقوبات على العراقيين ، هذا عدا الاعتقالات غير القانونية و التعذيب و الافتقار الى حرية الصحافة و غيرها من الحريات و البؤس اليومي . لقد دمرت اميركا مهد الحضارة فلم يعد موجودا و الخسارة كبيرة من الصعب إحصاؤها .

الافتقار الى حرية الصحافة وحده يعتبر مشكلة كبيرة. في شباط ٢٠١١ نشرت منظمة حقوق الإنسان تقريرا بعنوان "على مفترق طرق: حقوق الإنسان في العراق بعد ثماني سنوات من الاجتياح الأميركي ". من بين المواضيع التي قام التقرير بتغطيتها : استهداف القادة من النساء و الناشطين، تهريب البشر، إجبار النساء على ممارسة الدعارة، العنف الأسري، تعذيب المعتقلين، المهجرين، تأثيرات الحرب غير المرئية، و قمع الحريات الذي يشمل الصحفيين . ناقش القسم المعنون " التهجم، التهديد، و الاعتداء على الصحفيين "عددا من الانتهاكات التي يواجهها الصحفيون بسبب كشفهم الفساد و إساءات المسؤولين ، حيث يواجه هؤلاء الصحفيون الكثير من المخاطر كالضرب و الاعتقال و التهديد بالقتل .

بعد نشر مقالة عام ٢٠٠٦ عن فساد مجلس مدينة البصرة، واجه احد الصحفيين هناك تهديدات بالقتل ما اضطره الى الاختفاء حفاظا على سلامته . و اخبر صحفيون آخرون منظمة حقوق الإنسان بان القوات الأمنية في بغداد و البصرة تمنعهم من تصوير مواقع الهجمات الإرهابية بحجة حماية المنطقة و مساعدة الضحايا، الا ان السبب هو اخفاء الحقيقة. خلال انتخابات المحافظات عام ٢٠٠٩ تم منع الصحفيين من دخول محطات الاقتراع و اعتقالهم و ضربهم و سحب أجهزتهم و تدميرها . يقول احد اعضاء مرصد الحريات الصحفية " من اكبر المشاكل التي يواجهها الصحفيون في العراق هي العقلية الدكتاتورية لرجال الأمن، فالقوات الأمنية تخشى الكاميرات و لا تفهم معنى حرية التعبير". و حسب مصور نيويورك تايمز (جواو سيلفا) فان العراقيين يعرفون تأثير الصور الفوتوغرافية و يعلمون ان عدم وجود هذه الصور يقلل من تأثير الحدث في الخارج.

في تقريرها لعام ٢٠١١ وجدت منظمة العفو الدولية "دليلا على استهداف ناشطين سياسيين، و تعذيب و سوء معاملة اشخاص تم اعتقالهم اثناء الاحتجاجات، و اعتداءات او تهديدات للصحفيين و وسائل الاعلام و منتقدي الحكومة و أكاديميين و طلبة". و ذكرت أوضاعا مؤسفة تشمل اساءات و اعمال قتل تقوم بها جماعات مسلحة و اعتقالات من غير محاكمات و حالات وفاة معتقلين و انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل القوات الأميركية و اعمال عنف ضد النساء و الفتيات و ملايين مازالوا يعيشون كلاجئين و عدد كبير من السجناء ينتظرون دورهم للاعدام .

كانت مهمة القوات الأميركية تتضمن استهداف الصحفيين، ففي ٢٠٠٥ صرح ايسون جوردان- الذي كان حينها رئيس قسم الاخبار في (سي ان ان) – بان "لديه علم بحوالي ١٢ صحفيا قتلوا على يد القوات الاميركية، و ليس هذا فقط و انما كانوا مستهدفين وفق نهج مسبق ". هذا التصريح تسبب في فقدانه لعمله . في عام ٢٠٠٣ قتلت القوات الاميركية صحفيين في فندق فلسطين ببغداد، و في نفس الوقت استهدفت قناة الجزيرة و ابو ظبي لبثها لقطات مصورة . في ٢٠٠٥ تم اختطاف الصحفي الايطالي جوليانا سغرينا و اخذه رهينة ثم تدخلت المخابرات الايطالية و ساعدت على تحريره. في آب ٢٠١٠ نشرت منظمة (مراسلون بلا حدود) تقريرا بعنوان" حرب العراق : أعداد كبيرة من القتلى بين وسائل الاعلام ٢٠٠٣ -٢٠١٠ ، و أطلقت على هذه الحرب " اكثر الحروب قتلا للصحفيين منذ الحرب العالمية الثانية ". من آذار ٢٠٠٣ و حتى آب ٢٠١٠ قتل ٢٣٠ صحفيا دون ان تتبع ذلك اية محاكمات. كما ان العراق يعتبر "من اكبر اسواق الرهائن في العالم"، فخلال نفس الفترة تم اختطاف ٩٣ صحفيا و غيرهم من العاملين في وسائل الاعلام، تم قتل ٤٢ منهم على الاقل و بقي الاخرون مفقودين . الأسوأ من ذلك ان القوات الاميركية كانت تستهدف و تعتقل و تقتل الصحفيين المستقلين بشكل عشوائي و غير قانوني.

و " تقر المنظمة بالامتنان و العرفان للعاملين في وسائل الاعلام الذين قدموا حياتهم من اجل ايصال المعلومة للجماهير رغم كل المخاطر التي تعرضوا لها " . في ٧ كانون ثاني ٢٠١٢ نشرت المنظمة قائمة تضم عشرة من اخطر الاماكن على الصحفيين لعام ٢٠١١ ، و جاءت باكستان كأول بلد في القائمة . كما نشرت الدول التي يواجه فيها الصحفيون عنفا متطرفا، و كانت اول عشرة دول : البحرين، ساحل العاج، مصر، ليبيا، المكسيك، باكستان، الصومال، سوريا، اليمن. من الواضح ان العراق يعتبر سنويا من بين اكثر الدول عنفا و خطرا. نتيجة لذلك هرب الكثير من الصحفيين من اجل سلامتهم فذهب بعضهم الى دول الشرق الاوسط و البعض الآخر طلب اللجوء السياسي في بلدان اوربا . في ٧ كانون ثاني و تحت عنوان " الربيع الصامت : تكميم الصحافة بشأن الاحتجاجات العراقية " ، قال موقع روسيا اليوم" حرية الصحافة بعيدة في بلد يجري فيه سجن الصحفيين و ضربهم او قتلهم من قبل القوات الاميركية و قوات الدولة ". و مثلما في اماكن اخرى من المنطقة، فقد بدأ العراقيون بالاحتجاج من اجل الحرية و العدالة الاجتماعية، الا ان الصحفيين الذين حاولوا تغطية الاحتجاجات تعرضوا لتكميم الأفواه .

▪ ترجمة المدى

التقرير الامني

"جيش المجاهدين" يعلن دعمه حكومة المالكي

القاعدة يلجأ إلى تناسخ الأجيال للحفاظ على بقائه

جماعات مسلحة... ارشيف

نفى "جيش المجاهدين"امس مسؤوليته عن الهجوم الصاروخي الذي استهدف استعراضا عسكرياً في مناسبة تأسيس الجيش في بغداد، في الوقت ذاته أعلن عن إلقائه السلاح ودعمه الحكومة في مرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية. وقال الرجل الثاني في" جيش المجاهدين" ابو عبد الكريم الجبوري إن "جيش المجاهدين تخلى عن السلاح وعاد جميع مقاتليه الى الحياة العامة من دون مقابل، بعدما تحقق الانسحاب الاميركي من البلاد وانتهاء حقبة الغزو".

□ بغداد/ متابعة المدى

ولفت الجبوري الى ان "الجيش يدعم حكومة رئيس الوزراء بكل قوة لإدارة المرحلة الجديدة في عراق واحد موحد فوق كل الانتماءات".واضاف الجبوري "نحن لم نحمل السلاح لنبتز هذه الجهة او تلك كما فعل آخرون، ولسنا طلاب مناصب، قاتلنا خلال المرحلة الماضية للدفاع عن بلدنا وحاربنا المحتل في كل مكان من دون تمييز، ولم نوجه سلاحنا الى اي عراقي، كما لم نتورط في العنف الطائفي".وعن علاقة فصيله بقوى اخرى قال الجبوري "نحن غير طائفيين وتشكيلنا لم يبن وفق هذا المعيار وشارك رجالنا في المعارك ضد الاميركيين في مدينة الصدر عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ جنباً الى جنب مع "جيش المهدي"، وقدمنا الشهداء والجرحى وما فرقنا يوماً بين قطعة واخرى من الوطن". ونفى الجبوري ما تناقلته مواقع الكترونية من بيانات باسم"جيش المجاهدين"، تتبنى الهجوم على الاستعراض العسكري داخل المنطقة الخضراء قائلاً "قبل الانسحاب الاميركي القينا السلاح وما جرى في ذكرى تاسيس الجيش نعتبره خيانة واعتداء على مقدسات الشعب". واشار الجبوري الى ان "الذين قاموا بالهجوم هم قوى داخل الحكومة تحاول خلط الاوراق على الساحة، ونحن مستعدون للمساءلة ونطالب الحكومة والجهات الامنية بالتحقيق ومعرفة الجناة الذين يتسترون مرة بالعملية السياسية واخرى بواجهات شريفة طالما لفظتهم". وحذر الجبوري من ان "هناك محاولات لزج الجيش في صراعات سياسية"، داعياً "المالكي الى تطبيق القانون في احالة ضباط الجيش السابق على التقاعد، لان كل المتقاعدين من الضباط وفق القانون لهم استحقاق مالي يسمى مكافأة نهاية الخدمة ويكون احتسابها وفق عدد سنوات الخدمة، ويعتبرها الضابط نوعاً من التكريم والاحترام لخدماته التي قدمها للوطن".يشار الى ان جيش المجاهدين هو تنظيم مسلح نشأ بعد سقوط النظام له علاقات وثيقة مع الجيش الإسلامي في هدفه الاساس محاربة القوات الامريكية وينشط في محافظات ديالى وبغداد والانبار.وكانت ساحة الاحتفالات قد تعرضت يوم الجمعة الماضي الى هجوم بستة صواريخ كاتيوشا اثناء استعراض عسكري في مناسبة الذكرى ٩١ لتأسيس الجيش، مما ادى الى اصابة عدد من الاشخاص، ونشرت مواقع الكترونية بياناً باسم جيش المجاهدين يتبنى فيها مسؤوليته عن العملية. وفي سياق اخر

اعتبرت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى، امس أن "الجيل الثالث للقاعدة" الأكثر خطورة على المشهد الأمني نتيجة التطرف الحاد الذي يحمله، فيما أكدت أن القاعدة لجأ إلى تناسخ الأجيال للحفاظ على ديمومة بقائها. وقال نائب رئيس اللجنة دلير حسن في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "اغلب عناصر الجيل الثالث في القاعدة هم من ذوي وأبناء قيادات وعناصر القاعدة المنتمين إلى الجيل الأول والثاني فيه"، معتبرا أن "عناصر هذا الجيل هم الأكثر خطورة على المشهد الأمني في الوقت الراهن نتيجة التطرف الحاد الذي يحملونه". وتقسم الأجهزة الأمنية في ديالى قيادات القاعدة، إلى ثلاثة أجيال الأول هو من حصل على تدريب عسكري وانتمى إلى القاعدة قبل عام ٢٠٠٣، والجيل الثاني من انتمى إلى صفوف القاعدة بعد عام ٢٠٠٣ وخاض معارك في صفوفها، أما الجيل الثالث فهم القيادات التي برزت بعد عام ٢٠٠٧ وغالبيتها لا تتجاوز أعمارها الـ٣٠ عاماً. وأضاف حسن أن "أغلب أعمال العنف يجري التخطيط لها وتنفيذها من عناصر الجيل الثالث"، لافتا إلى أن "القاعدة لجأت على نحو واضح إلى إستراتجية تناسخ الأجيال منذ منتصف العام الماضي ٢٠١١، للحفاظ على ديمومة بقائها في المشهد الأمني". ويقصد بتناسخ الأجيال في تنظيم القاعدة هي بناء أجيال جديدة مؤمنة بالأفكار المتطرفة للتنظيم، حيث تأخذ على عاتقها إدارة العمليات المسلحة من اجل التعويض عن خسائر التنظيم الناجمة عن الضربات الاستباقية للأجهزة الأمنية. وأكد حسن أن "تنظيم القاعدة فقد الجزء الأكبر من قدراته القتالية نتيجة سلسلة الضربات الاستباقية التي قامت بها القوات الأمنية خلال الأشهر الـ١٤ الماضية"، لافتا إلى أن "ذلك أسهم بضعف واضح في قدرات القاعدة".وكانت قوات الصحوة بمحافظة ديالى أكدت، في الـ١٠ من تشرين الأول عام ٢٠١١، أن تنظيم القاعدة لجأ مؤخراً إلى قيادات الجيل الثالث لإدارة عملياته المسلحة بهدف معالجة النقص في هيكليته، خصوصاً بعد تكبده خسائر "هائلة" نتيجة الضربات الاستباقية للأجهزة الأمنية، فيما عزا خبير في الشؤون الأمنية الخطوة إلى إستراتيجية "التعويض المباشر" لمنع حصول أي فراغ في صفوفه. يذكر أن الأجهزة الأمنية في محافظة ديالى نجحت العام الماضي بتفكيك أكثر من ١٣ خلية مسلحة مرتبطة بالقاعدة، واعتقال أكثر من ١٣٦ من قياداته وعناصره في عمليات استباقية نفذتها في مناطق متفرقة من المحافظة.

تصريح وتعليق

▪ علاء مكي: لا وجود لنظام ديمقراطي في البلاد

أفاد النائب عن القائمة العراقية علاء مكي بأن النظام الموجود في بلاده ليس ديمقراطياً وإنما صورة عنه، متهما الحكومة بعرقلة عمل مجلس النواب.

قال النائب عن القائمة العراقية علاء مكي إن مجلس النواب العراقي يواجه الكثير من التحديات، متهماً بعض القوى السياسية بالبحث عن الغلبة السياسية على حساب الآخرين. وأشار إلى أن التجربة الديمقراطية تتعرض لصعوبات، منها التفكير الناشئ في ظل الدكتاتورية السابقة الذي يعيق تشكيل مؤسسات ديمقراطية كفوءة ونزيهة وحقيقية. ودعا السياسيين إلى الوضوح والشفافية من اجل بناء سياسي مثمر ومتين. كما أضاف أن العراقية تدرك عدم وجود نظام ديمقراطي لكنها "داخلة في هذه اللعبة، على أمل إصلاحها من الداخل، والوصول إلى نتائج جيدة ومثمرة في هذا المجال" . وانتقد النائب كثرة العطل التي يتمتع بها مجلس النواب، وأيد إلغاء العطل التشريعية للبرلمان، وقال: "نحن أمام تحد ولكن اذا خلقنا أجواء من التغيير فيمكن أن نصل إلى نتيجة" . وشدد على أن البرلمان يعاني الكثير من الأمراض، من خلال التفكير البعيد عن الاستراتيجيات والقريب من المصالح الخاصة، وهو ما سيقود إلى دولة ذات ملامح غير واضحة وإلى ديمقراطية غير حقيقية" . وأكد وجود ٢٠٠ مشروع قانون على أدراج مكاتب البرلمان، موضحا ان هذا يشكل تحديا لمجلس النواب لذلك يجب ان يكون عمل لجانه هو الأساس، وما يتمخض عنه يطرح على الجلسات العامة حتى لا يستنزف الوقت بالخطب السياسية للدفاع عن المصالح وكسب الاصوات بشكل سئم منه الشعب العراقي.

▪ المطلبي: كلام مكي دليل على وجود الديمقراطية

القيادي في الائتلاف سعد المطلبي رفض في بداية الأمر التعليق على كلام علاء مكي، واصفا ما جاء في حديثه بغير المنطقي، لكنه تساءل بعد ذلك، "كيف وصل النائب عن العراقية الى مجلس النواب"؟، موضحا "كان الامر عبر صناديق الاقتراع وحصلت قائمته على عدد كبير من الاصوات والمقاعد النيابية اهلتهم الى كسب ٨ وزارات في حكومة نوري المالكي". المطلبي اضاف "لقد تغير الوضع كثيرا عما كان في السابق، بعد ان ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي اعتبر تصريحات مكي دليلا على وجود الديمقراطية في العراق، مستدلا بصعود النائب عن العراقية الى البرلمان بناء على انتخابات تشريعية وليس كما كان الحال في السابق عبر الانقلابات العسكرية.

القيادي في الائتلاف سعد المطلبي رفض في بداية الأمر التعليق على كلام علاء مكي، واصفا ما جاء في حديثه بغير المنطقي، لكنه تساءل بعد ذلك، "كيف وصل النائب عن العراقية الى مجلس النواب"؟، موضحا "كان الامر عبر صناديق الاقتراع وحصلت قائمته على عدد كبير من الاصوات والمقاعد النيابية اهلتهم الى كسب ٨ وزارات في حكومة نوري المالكي". المطلبي اضاف "لقد تغير الوضع كثيرا عما كان في السابق، بعد ان كانت اغلب الحكومات تشكل عبر انقلابات عسكرية، جاء الدور للديمقراطية ان تأخذ مجالا واسعا في الحياة السياسية العراقية وكذلك الحال بالنسبة لحرية الرأي والتعبير"، معتبرا "ان ما جاء به مكي دليل على وجود الديمقراطية في العراق، باعتباره يعترض على التجربة السياسية العراقية بحرية كاملة ويتحدث بالأمر امام وسائل الاعلام على عكس مما كان عليه الحال قبل سقوط النظام المباد". واستدرك القيادي في الائتلاف "لعله يفهم الديمقراطية على اساس الشراكة في الحكم، هذا امر خاطئ، انما هي تعني حكم الأغلبية السياسية بناء على انتخابات نزيهة"، متابعا "هناك من يربط الديمقراطية بعودة حزب البعث المنحل الى السلطة او حكم تنظيم القاعدة وهو امر مخالف للدستور".